

الحاجة إلى التنمية الاقتصادية المنسجمة

بقلم : محمد فرسي

ضرورة زيادة وتوسيع الانتاج :

ان الحقيقة الاولى التي تحرك عجلة التنمية هي اقتناع شعوب الدول النامية بالخطر الذي يهددها عندما يكون الاقتصاد الوطني منتجا لسلعة (1) الميثاق الوطني ، الباب السادس الفصل الثاني سبق ذكره ص 164 .

واحدة أو فئة من السلع للتصدير ، ولذا كانت الرغبة في انشاء اقتصاد متنوع الانتاج امرا منطقيا منبثقا من الواقع .

تعتمد اقتصاديات الدول النامية على انتاج المواد الأولية الزراعية أو المنجمية وبعض المنتجات الغذائية وتستغل الدخل العائد من نظام هذه المبيعات في اقتناء بعض المنتجات الصناعية وكميات هائلة من السلع الاستهلاكية ، و مثل هذه الوضعية للاقتصاديات صارت حالة ترفضها كل المجتمعات ، فهي تمثل اقتصادا غير مستقر ، مؤهل للتأثر ، بجميع التغيرات النقدية في تحديد مستويات العرض والطلب و الاسعار ومعدلات الصرف وهي عوامل بليغة التأثير في اقتصاديات الدول النامية ، في حين لا تتأثر الدول النقدية الا بشكل

ضرورة التنمية و الاندماج الاقتصادي :

تتطلب عملية التنمية في الدول النامية من الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلد ، ومن ثم فان نقطة البدء تكمن في تصفية نظام التخلف والتبعية . وبالطبع فان هذه التصفية لن تتم باتخاذ قرار واحد يقضي بازالتها ، لكن باتخاذ التدابير اللازمة بشكل تدريجي .

جاء في الميثاق الوطني أنه "من المعروف جيدا أن إيرادات هذه الاختيرة من العطللة الأجنبية تأتي من بيع تشكيلة محدودة من المنتجات المصدرة وهي في معظم الحالات ذات قيمة مضافة ضعيفة . لذا فان إعادة هيكلة الصادرات في اتجاه تنويع واسع للمنتجات المصدرة بدون ترجيح لمادة على مادة أخرى بان الهدف الأول في سياسة اقتصادية السنتي تسلكها الجزائر على المدى البعيد" (1) و ليس دافع التوسع في الانتاج خاص بالجزائر بل هو دافع عام لمختلف السياسات التنموية .

نسبي وفق التقلبات التي تحدث في الاقتصاد العالمي.

لقد افادت التجارب التاريخية الكثيرة ، الدول في تلك الفترة في هذا الشأن من أهمها التجربة التي عاشتها = الشيلي = (1) ، يقول "روبر الكسندر" : هناك ثلاثة أحداث علمية فتحت للدول النامية امينها على عدم استقرار الاقتصاد المرتبط بتصدير فئة قليلة من الموارد الأولية أو المنتجات الغذائية : انها الحرب العالمية الأولى و الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 ، ثم الحرب العالمية الثانية . (2)

(1) كان هذا البلد قبل الحرب العالمية الأولى يصدرها مادة = النيتريت الطبيعي التي كان لها الأهمية الكبرى في مجموع صادراته وكان يغطي 90 % من الانتاج العالمي لهذه المادة ، فاقعت ظروف الحرب صادراتها نحو أوروبا الوسطى في الوقت الذي اكتشف الألمان طريقة لاستغلال = الأظ = الموجود في الهواء الطلق وبعد الحرب لم تجد الشيلي سوقا لتصريف المنتوج... و بقي اقتصادها لمدة تزيد عن عشر سنوات يعاني من ويلات هذه الأزمة التي ادخلت الى نشوب نزعات سياسية داخلها .

(2) روبر الكسندر . كيف تنمي بلدا آفاق جديدة ، باريس 1965 ص 36 (باللغة الفرنسية) .

فخلال الحرب العالمية الأولى وجدت الدول المصدرة للمواد الأولية و المنتوجات الغذائية نفسها معزولة عن الاسواق الخارجية حيث كانت تباع منتوجاتها من جهة ، و عن البلدان المتطورة التي كانت تموينها بالمنتوجات الصناعية من جهة أخرى .

و كان لزاما الاقتصادية تأشير أشد على اقتصاديات الدول النامية ، اذ قل الطلب على المواد الغذائية مثل القهوة و الشاي و السكر و الطلب على بعض المواد الأولية مثل النفط و النحاس نتيجة تدهور اقتصاديات الدول المتقدمة ، و انخفضت أسعار تلك المواد بشكل مؤثر ، نتج عنه انخفاض في حجم و اردات الدول المصدرة . و قد تكررت نفس المشكلات مرة أخرى خلال الحرب العالمية الثانية . و ان بقي هذه المرة مستوى تصدير المواد الغذائية و الأولية ثابتة نسبية ، الا أن الدول النامية لم تتمكن من استيراد ما تحتاج اليه من منتوجات صناعية لان الدول المنتجة لها لم تكن قادرة على الاستجابة لحجم الطلب في ذلك الوقت .

ان هذه التجارب التاريخية حثت الدول النامية على ضرورة انشاء اقتصاديات متنوعة الانتاج ، تضمن لها مستوى تموين دائم لمواد التجهيز و السلع الانتاجية و الاستهلاكية ، و ذلك كيفما كان مستوى الطلب الخارجي على ما تصدره هذه الدول من مواد و سلع استهلاكية ، و هو ما يقتضي وضع استراتيجيات عامة للتنمية تستهدف الاستغلال الأمثل لجميع الشروات الطبيعية و البشرية المتاحة في الاقتصاد الوطني .

الاستخدام الأمثل للموارد :

ان الرغبة في توسيع و تنويع الانتاج الوطني قصد التخلص من السيطرة الأجنبية ليست الدوافع الوحيدة لوضع استراتيجية رشيدة لاستغلال جميع الشروات . فتحول البلد من اقتصاد ضيق التصدير الى اقتصاد متنوع النشاط الانتاجي يستورد و يصدر بغير قيود تربطه بالخارج ، بمعنى تطوره

التي درجة تمكنه من تصحيح مكانته في الاقتصاد العالمي ، بحيث يصبح قادرا على ازالة اوضاع التبعية الخارجية ، متمكنا من حرية اختيار اطراف التبادل الدولي ، وذلك هو مضمون الاستقلال الاقتصادي. و يبقى الهدف الأخير للنشاط هو انسان نفسه ، وبالتالي فان الهدف الأخير للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو تحقيق مستوى من الرفاهية يتزايد مع الزمن والنمو السكاني ، أي توفير المنتوجات المادية والروحية (الخدمات الاجتماعية ، الثقافية و السمو الروحي) (اللازمة لرقى الانسان) و عليه فان تطوير الانتاج كما وكيفا لا يزال الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية .

و يتم تطوير الانتاج عن طريق الاستخدام الاستخدام الأمثل للشروات الطبيعية والبشرية وهو ما يقتضي معرفة دقيقة أكافة الموارد وجود معلومات كافية حول امكانيات تطوير واستغلالها ورفع مستوى انتاجيتها والتعرف على الأساليب الأمثل لتحقيق نمو متوازن ومتكامل لمختلف القطاعات . فالاستخدام الأمثل للموارد يقتضي تكثيف المبادلات المستخدمة امية و الانتاجية بين كافة الفروع الاقتصادية ، كما يقتضي رفع مستوى التقنيات الانتاجية المستخدمة الامر الذي يتطلب استخدام العلوم والتكنولوجيا لتطوير الفروع المنتجة ورفع مستوى التكوين وتحسين المهارات في التخصص.

(1) فؤاد مربي : التخلف والتنمية ، دار الوحدة للطباعة والنشر بيروت لبنان 1982 .

ان ترشيد استخدام الموارد المتاحة عن طريق ادخال التكنولوجيا الحديثة على كفاءات الاستغلال ، و استصلاح الاراضي الواسعة ، و رفع انتاجيتها باستعمال الاسمدة الرقمية ، و توظيف الطاقات البشرية الناشئة في مختلف القطاعات الوطنية هي اليوم الحوافز الأساسية للتطور الاقتصادي في الدول النامية ذلك التطور الذي يتطلب بدوره وجود مستوى من التنمية من شأنه أن يضمن توسيع الهياكل الانتاجية و تغييرها بشكل جذري .

التنمية :

يتمثل جوهر التنمية في تعبئة الموارد الوطنية لتطوير الهياكل الاقتصادية : حول قطاع أساسي ينتج كلا من الوسائل الانتاجية والسلع الاستهلاكية (1) و التنمية شرط ضروري لتنمية الدول المتخلفة ، فهو الوسيلة التي بها يمكن تغيير و تطوير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، و بناء قواعد متينة ، و تبداء عملية التنمية بقدر أول من رأس المال السذي يمكن من اكتساب التجهيزات الأولى التي تحدثت تغييرات هيكلية تمكن من توسيع القوى المنتجة و قد تحقق ذلك تاريخيا ، حيث بدأت عملية التنمية في أوروبا خلال القرنين الثامن و التاسع عشر بالشورة المنا-

عية . فسمحت هذه الأخيرة لأصحاب رؤوس الأموال باستثمارها في القطاع الصناعي ، الذي أعطى وسائل تجهيز للمناعة والزراعة (2) . و تم التوسع

- (1) فؤاد مربي : التخلف والتنمية ، المرجع السابق ص 98 .
(2) ر. محمد ناصر ثابت : قطاع المحروقات والتنمية الاقتصادية في الجزائر . سبق ذكره ، ص 35 .

في عملية التصنيع تدريجيا ، سعيا وراء تحقيق هدف واحد : تعظيم الربح . ولو كان ذلك حسنا بـ الفئات الفقيرة من المواطنين أو بعض القطاعات المحرومة من الاقتصاد الوطني أو على حساب المستعمرات .

أما حاليا فان ضمان نجاح عملية التصنيع في الدول النامية على النحو الذي سارت عليه في أوروبا ، و في ظل الظروف العالمية المعاصرة و طبيعية العلاقات الاقتصادية السائدة نداء ، امر يشير الشك . ولذا فان "فرانسوا بيرو" يطرح فكرة " الصناعات المحركة " (1) : وهي الصناعات التي تمارس تأثيرا على المحيط الاقتصادي بكون من شأنه تغيير حجم و هيكل الأنشطة الاقتصادية الأخرى و زيادة معدلات نموها ، و من ثم فهي تبعث الحركة في مجموع الاقتصاد الوطني و تتميز الصناعات المحركة باكتساب معدل نمو يفوق متوسط القطاع الصناعي و بالتالي فان معدل انتاجيتها يكون اعلى من متوسط انتاجيته . كما تتميز بتزايد ساهمتها في الناتج الاجمالي للقطاع ، و بقدرتها على التأثير في الوحدات الاقتصادية الأخرى و في تغيير العلاقات الهيكلية بينها . أن قدرة هذه الصناعات على تحريك كافة الوحدات الانتاجية هي التي تمكن من الاستخدام الواسع لجميع الامكانيات الاقتصادية ، و بالتالي تحقيق هدف توسيع و تشجيع الانتاج الوطني . و يحدد " روبرت بيرنيس " فئة من الصناعات ذات الأهمية المعتبرة في عملية التنمية مثل صناعة الحديد و الصلب و الأسمدة الكيماوية و الصناعات الكيماوية الأساسية و صناعة الورق ... البخ (2) و هي المشروعات التي

يمكنها أن تؤدي دورا تنميريا في الدول النامية . يقول " دو برنيس " أن الصناعات الممنعة تؤدي وظائف مرتبطة جديلا : تتمثل أولا في تجديد و انعاش القطاع الصناعي الموجود ، و يكون ذلك عن طريق نشر الابتكارات التي من شأنها أن ترفع من مستوى معدل الانتاج ، و عن طريق تحويل المحيط للصناعات و الذي هو شأنه أن يؤثر بدوره على انعاشها و تنميتها . و تتمثل الوظيفة الثانية اعادة توجيه الصناعات الموجودة نحو الداخل ، و يتضمن هذا الدور القضاء على ظاهرة انعدام التوازن الداخلي و ظاهرة عدم الاستقلالية الذاتية ، و الارتباط بالسوق الخارجية . و يؤكد " دو برنيس " ان هذين الهدفين يمثلان بالضبط المضمون الحقيقي لسياسة التكامل الاقتصادي . و في هذا السياق يقول " فرانسوا بيرو " : ليس التصنيع مجرد جمع و ترتيب الصناعات الواحدة بعد الأخرى ، بل هو زاد عددها ، لكنه قبل ذلك تغيير في جميع الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية ، و ينتج ذلك على أثر تفاعل الوحدات الصناعية (1) .

(1) فرانسوا بيرو : اقتصاد القرن العشرين .

المطبوعات الجامعية الفرنسية باريس 1969 (باللغة الفرنسية)

(1) فرانسوا بيرو : اقتصاد النلدان الناشئة . الطباعة الجامعية الفرنسية باريس 1962 . (باللغة الفرنسية) .
(2) ر . دو برنيس : الصناعات الممنعة و محتوى سياسة التكامل الاقليمي . الاقتصاد المطبق المجلد رقم 3 و 4 ، 1966 . (باللغة الفرنسية) .

و من هنا كانت عملية التنمية متعددة الجوانب ، فهي تعيد تشكيل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية من خلال اعادة نمو متوازن لفروع الإنتاج من أجل بناء القاعدة المادية والعلمية للاقتصاد الوطني ، كما تعيد ادمج القطاعات وتنمي العلاقات الشبكية فيما بينها .

الاندماج الاقتصادي :

ليس الأخطار التي تنتج عن ضيق مجال الإنتاج للتصدير و ارتباط مستوى هذا الأخير بالسوق الخارجية وحدها التي تدفع الدول النامية نحو تنمية اقتصادية ، بل اقتنعت هذه الدول بضرورة أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها . إذ يجب أن تكون جهود التصنيع تتماشى مع الأهداف الوطنية بدلا من الاستجابة لحاجات الدول الأجنبية .

لقد ظلت البلدان المتخلفة تعاني من التفكير التدخلية والتبعية للخارج ذلك لأن الطاقات الانتاجية بها لم يكن يباحثها في المجال توسيع فني السوق الوطنية من أجل تكثيف المبادلات بين الفروع الاقتصادية بل كان الإنتاج يتطور تبعاً لنمو امكانيات التصدير المرتبطة بالسوق الخارجية .

ان عدم التناسق الهيكلي القائم في الاقتصاد المتخلف والاتجاه نحو الإنتاج للتصدير يؤدي الى عدم شمولية عملية النمو الاقتصادي ودخول البلد في التفسير الدولي للعمل ، مما يساهم في تعميق ظاهرة عدم التناسب في نمو فروع الإنتاج الوطنية . و يقدم "مارك اوليفيه" تفسير واضحاً لهذه الظاهرة ، حيث يبين ان ضعف التبادل بين قطاعات الاقتصاد المتخلف يقف حائزاً في سبيل نمو السوق الداخلية ، مما يؤدي الى تحويل

القيمة الاضافية نحو الخارج بفضل قوانين السوق العالمية التي تحكم المبادلات الدولية (1) مما ينتج منه تعميق لظاهرة التفكير الداخلي ، في حين تتكامل بعض قطاعاته مع اقتصاديات خارجية ، في إطار نمو غير متكافئ ، وفي الحقيقة لا يمكن أن تتم عملية التنمية الشاملة الا اذا توفروا وجود جملة من المشروعات المرتبطة فيما بينها ، حيث يزود بعضها بعضاً بالخدمات و البر الوقود و السلع الوسيطة ، و تعيد تصنيع المنتجات النصف مصنعة ، و تكفل لبعضها وسائل اعادة الإنتاج . وهي العملية التي تستهدف الاستخدام الأمثل لكافة الموارد ، و التشغيل الكامل لجميع الامكانيات المتاحة و ضمان انتاج السلع الانتاجية و الاستهلاكية التي يحتاج اليها المولطون . وهو الأمر الذي يدفع الدول الى العمل بانتظام على رفع الإنتاج و ادخال التقنيات الراقية و استخدام وسائل الإنتاج الاحديث لتحيق اشباع متزايد للحاجات الفردية و الاجتماعية ، و تكوين قواعد اقتصادية متينة لا تتأثر بالضغوط الخارجية الا بشكل مؤقت . و تتفاوت الدوافع للتنمية الاقتصادية فيما بينها من بلد لآخر حسب الظروف السياسية و الاقتصادية والاجتماعية الخامة بكل بلد .

(1) مارك اوليفيه : النفط و بنية التنمية في جمهورية انغولا الشعبية . ندوة قرونويل ، فرنسا من 06 الى 10/07/81 . (باللغة الفرنسية) .

